شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

:حفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

كلية الحقوق

صفحات لم ترد بالاصل

يصعب قراءة بعض الوثائق الاصلية

بالرسالة صفحات مكررة

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

المسئولية السياسية لرئيس الدولة

في النظم الوضعية والفكر السياسي الإسلامي

١٧٨٤

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من :

أحمد إبراهيم السبيلي

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / رمزي طه الشاعر
نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب
رئيسًا ومشرفًا

الأستاذ الدكتور / محمود عاطف البنا
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
عضوًا

الأستاذ الدكتور / عبد المجيد محمود مطلوب
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة عين شمس
عضوًا

٣٤٣.٢
م م

١٤١١هـ - ١٩٩٠م

١

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ
ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ
بِٱلْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ
وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ
وَرُسُلَهُ بِٱلْغَيْبِ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝

سورة الحديد : ٢٥

صدق الله العظيم

إهداء

إلى ولدي عمر الفاروق

أهدي رسالتي

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

تقديم وتقسيم :

الحمد لله الهادى الى الرشاد ، وأشهد ألا اله الا الله الكريم الوهاب ، وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله أتاه الحكمة وفصل الخطاب .. وبعد ..

فان موضوعات السياسة ونظم الحكم من أهم ما يشغل بال المفكرين منذ التاريخ الغابر ، وقد زاد الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الأولى وما تبعها من اضطرابات وصراعات دولية أدت الى الحرب العالمية الثانية ، ومازال الباحثون يحاولون العثور على علاج لأزمات عالم اليوم والغد . وعلم الدستور والنظم السياسية يمتاز عن غيره من العلوم الأخرى من حيث دقة التفنن وغزارة الابتكار . ولا يمكن أن يقوم الحكم فى دولة ما على فكر ثابت مستقر ، فسياسة الحكم دائمة الحركة والتعديل تبعا لركب الحضارة . والمسلم به أن النظام السياسى لدولة ما يسير وفق دستور ، ويشارك الواقع الفعلى للحوادث السياسية ، فى رسم ملامح ذلك النظام وتحديد طبيعته . واذا كانت الحياة متطورة بطبيعتها ، والنصوص جامدة ، فان الفكر هو الذى يتولى المواءمة فى التطبيق الفعلى ، وهو الذى يحدث الانسجام والاتساق فى عجلة النظام القائم ، كى ينمو بانتظام واضطراد ، فضلا عن ايجاد الحلول اللازمة للأزمات والمشاكل السياسية ، وهو ما يؤدى الى تطور مبادىء الحكم ، وحلول مبادىء محل أخرى . وقد استجابت الدول الغربية لقيادة الفكر ، والتفاعل مع الحوادث وهو ما جعل تلك الدول منطقية فى تنظيماتها السياسية ، وهو ما أدى الى الاستقرار السياسى فيها ، وتولدت فلسفات وعقائد وأفكار ونظريات وأيديولوجيات ، بغية مواجهة الأزمات ومواكبة التطور الملازم للانسانية ذاتها .

وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن الدولة مسئولة عن أعمالها ، اذ كان ينظر الى سيادة الدولة نظرة مطلقة ولكن بتطور مفهوم السيادة وتحول الفكرة الخاطئة عنها من سيادة مطلقة لا تقبل حدا أو قيدا ، الى اعتبار أن الدولة عبارة عن مجموعة مصالح عمومية أنشئت لارضاء حاجات الناس ، ولم يعد الحكام سوى أشخاص مكلفون بادارة هذه المصالح ، حلت المسئولية محل اللامسئولية ، وقد ساعد على ذلك ذيوع المبدأ الديمقراطى ، ومبدأ التدخل الذى اتسع لأقصى حد ، وقد تنوعت الأساليب الدستورية من حيث تقرير القواعد والأسس التى تنظم سلطات الدولة ، وفى النهاية يتوقف كيان الدولة على توازن القوى السياسية فى ميزان النظام العام ، وقد شاعت فكرة التوازن بين السلطات فى النظم الديمقراطية ، والنظم التى لم تنجح فى ايجاد توازن بين السلطات فيها ، وتركت السلطة دون مساءلة عند الخروج عن حدودها ، مازالت دول متخلفة عن ركب الحضارة وتئن بالثورات والانقلابات ، وما يجر اليه من تخلف اقتصادى وتقنى .

والبادى أن التطور فى مسئولية الدولة ، من اللامسئولية المطلقة الى المسئولية ، قد ظهر فى تقرير مسئولية الدولة عن أعمال السلطة التنفيذية ، بحيث لم يبق من هذه الأعمال فى دائرة اللامسئولية الا النذر القليل - كأعمال السيادة - كما أن المذاهب الحديثة تتجه نحو تقرير مسئولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية - على اختلاف بينها - ويتجه الفقه بحماس شديد الى تقرير مبدأ مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية وقد نحى المشرع الفرنسى هذا المنحى ، وقلب الأوضاع رأسا على عقب بموجب القانون الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٧٢ والذى قرر مبدأ مسئولية الدولة صراحة عن أعمال السلطة القضائية . وغدت القاعدة المسلم بها فى الدولة المعاصرة تقوم على مبدأ عزل الحكام باعتبارهم سلطات مفوضة تعمل باسم الدولة ولحسابها .